الاستاذة الدكتورة ماغي عبيد

فلسفة العلاقات اللبنانية السورية ورهاناتها المستقبلية

في ظل العولمة يحق لنا أن نطالب العلم بإزالة الغشاوات واللبس، وإيضاح الواقع وتنظيمه، والكشف عن القوانين التي تتحكم وتحكم العالم، إذ أن العلم يسير اليوم نحو فضاء إبستمولوجي ومنهجي، فلسفي وقانوني هو فضاء الفكر المركب، في محاولة إصلاح منظوماتي، طارحاً مسائل التحوّل والفوضى، القانوني واللاقانوني، اللانهائي واللايقيني، حيث الرهان على أسس التفكير في الكون. ولعل من الإشكاليات التي شكلتها الفلسفات والإبستمولوجيات والعلوم النسقية أنها سعت جاهدة لسبر غور العالم، بذلك المجموع من المركبات الدينامية المعقّدة التشييدية واللايقينية، والمتحولة بأدوات الإبستمولوجيا التقليدية، إبستمولوجيا القرن الفائت، إبستمولوجيا الإختزال والتبسيط، الثبات والوضوح، والقوالب الجاهزة، والتغاضي عن صورة هذا القرن وتشابكاته وتقاطعاته. فالعالم الآن، هو عالم الإكتشافات الأساسية لفيزياء الكوانتا والتكنولوجيا الرقمية، والكيمياء المتحوّلة ، ولعل هذا العصر يتطلب أطراً وفلسفات قانونية تعمل للسير به نحو الأفضل.

لعله من البديهي التساؤل حول مشروعية أن تتدخل الفلسفة في السياسة وتقحم نفسها فيه، فالسياسة موضوع للفلسفة منذ بداياتها الأولى، والعلاقات بين الدول جزء لا يتجزأ من السياسة،

إذ إن العمل السياسي سواء أكان تاريخياً داخل الدولة الواحدة، أو بين الدول، هو يحتاج الفلسفة بتنظيراتها العقلية، وهذا ما يدعونا للخوض في فلسفة العلاقات السورية اللبنانية في حضورها الطبيعي، وظهورها التاريخي الجدلي، والوقوف على أسرارها المضمرة، والمحاولات الآيلة الى تجميدها، في محاولة لشرح أبعادها لا لتقريظها والتعالي بها، أو اتهامها وإسقاطها، حيث أنه وراء ما تحمله من تبادل إتهامات وادعاءات وانقسامات بين القوى المتباينة في مواقفها منها، تبرز علاقات طبيعية تاريخية، وسياقات لنموها واستقرارها واستمرارها، وهذا ما يجعلنا نضع هذه العلاقات على بساط البحث الفلسفي، وإن كانت الشبهات التي تطالها خارج السياقات المنطقية، مسلطين الضوء على الأحداث التي ترسم معالم و إشكاليات لرؤى تتجاوز الإلتباسات التاريخية التي أورثت هذه العلاقات ثنائية ترسخت في قيام كيانين توأمين خضعا للقوة الإلزامية نفسها بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية ، إذ إن مراقبة الحدود اللبنانية السورية تبرز التعقيدات المحلية والديناميات الاقليمية، بدءاً بشبعا كنقطة صراع بعد الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام 2000 الى القصير والقلمون في العام 2013، والتدخل العسكري لحزب الله في الحرب السورية بحيث تتحول هذه الحدود الدولية الى حدود وهمية، أو إن شئنا القول الى حدود متناهية في الصغر، وبالتالي تعكس عملية انفجار يتسارع فيها النزوح القسري لمئات الآلاف من السوريين، في ظل انقسامات طائفية و سياسية في كلا البلدين. هكذا إذاً، بعد مئة عام من سايكس بيكو، وتشكيل الكيانين التوأمين تسود مرحلة من الشك ، وعدم اليقين في لبنان كما في

سوريا، وتترافق مع تجارب مؤلمة شهدتها العقود الأخيرة، لهذا يذهب البعض من المفكرين الى استصعاب التكهن بمستقبل العلاقات بين الدولتين، لاسيما وأن اللبنانيين والسوريين، الأخوة الأعدقاء، سيواجهون تحديات وأسئلة جديدة، وبقى التساؤل: ما جوهر العلاقات السورية اللبنانية؟ أهي علاقات عضوية طبيعية جيوسياسية تاريخية استراتيجية إنسانية؟ أم أنها علاقات جوار مؤلمة بين كيانين توأمين يلتقيان لقاء الغرباء الحميميين؟ وهل هي علاقات انفصال ومواجهة و تمايز؟ وبالتالي هل يكمن الحل بترسيم الحدود ؟.

تذهب المفكرة الفرنسية Elizabeth Picard في كتابها:

Liban–Syrie Douloureuses Relations De voisinage "لبنان وسوريا علاقات جوار مؤلمة" الى وصف هذه العلاقات بكونها لقاء الغرباء الحميميين، مؤكدة على أنه بعد سقوط الامبراطورية العثمانية، وبعد قرن من التفاعل الاجتماعي السياسي، وانطلاقاً من عشرينات القرن الماضي، كانت هذه العلاقات قد شهدت مراحل مواجهة وإنفصال بين بيروت ودمشق، امتدت من 15 آذار في العام 1950 وصولاً الى يومنا هذا، مستندة في ذلك الى أن الأوساط الاقتصادية اللبنانية، المدافعة عن الليبرالية في وجه النظام الجديد في سوريا، المطالب بتنفيذ سياسة اقتصادية عملت على إبراز فكرة "السيادة الوطنية " التي ستحوّل هذا الواقع الى إشكالية قد تعمل على تعزيز مسارين متباينين، وسيكون للتطورات الدولية(الحرب الباردة)، والإقليمية (النزاع العربي الإسرائيلي)، وصعود ناصر، وحلف بغداد، وتداعيات في أواخر

الخمسينات في سوريا (الجمهورية العربية المتحدة) مع ما يترافق من مواجهات سياسية مجتمعية عميقة، إضافة الى وصول حزب البعث الى السلطة في العام 1963، ومحاولة لبنان الحفاظ على تنوعه السياسي والثقافي، في ظل الطائفية التوافقية، وإندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في العام 1975، والتدخل العسكري السوري في العام 1976، ورغبة الرئيس الأسد في التخفيف من مخاطر السياسة الشرق أوسطية، و التي رأت في هذا التدخل بداية مرحلة للهيمنة السورية، والتي ستستمر حتى العام 1989(إتفاق الطائف)، كذلك فإن خروج لبنان من الحرب وإعادة بنائه المتوازي مع خروج سوريا من الاشتراكية في بداية التسعينات، سيؤسسان لشبكات وقدوات مرئية، وغير مرئية في ظل النظام السوري المترافق مع بروز الضباط والسياسيين ورجال الأعمال في كلا البلدين، وستخلق هذه العلاقات ديناميات جديدة بدءاً من العام 2000، وبروز ما يعرف بالبرنامج العربي، الا أنه سيبرز أوجه التفاعل بين المثقفين اللبنانيين و السوريين، وستترافق مع صعود المعارضة السياسية اللبنانية للوجود السوري، وسيشهد لبنان إنتفاضة بعد اغتيال الحريري، وبروز معارضين سوريين، من السمات الرئيسية لعامي 2005-2006، ومقولة التفاضل الديمقراطي كما أسمته "أليزابيت بيكارد"، عاد للبروز مع رحيل الجيش السوري عن لبنان. لكن الأزمات والإنتهاكات الأمنية تشل المؤسسات في بيروت، ومن ثم تندلع الحرب في سوريا في العام 2011، وتشهد سياقاً جديداً من العنف، وتُطرح التساؤلات في لبنان المنقسم من جديد حول مستقبل هذه العلاقات التي تتأرجح بين الماضي المعقّد والمستقبل

الغامض؟ بين معارض لها يرى فيها هيمنة أو سيطرة، رافضاً إعتبار لبنان محافظة من سوريا، معتبراً أن لب المشكلة تكمن لا في الشعبين اللبناني والسوري، بل في النظام الحالي ومشروعيته.

على نقيض وجهة النظر هذه تقوم وجهة نظر مضادة لعدد كبير من المفكرين والسياسيين ورجال الدين، الذين يصرون على عمق العلاقة الإستراتيجية و التاريخية بين الكيانين، ووحدة الجغرافيا والمصالح المشتركة، والروابط العائلية والإنسانية، ولعل من أوائل من أدرك أن سوريا هي بوابة العبور الى لبنان، وشريكه الطبيعي في مواجهة المشروع الصهيوني، كما أنها الضمانة لتحقيق السلم الأهلي، وتوفره في لبنان، بخاصة مع بداية الحرب الفتنة وإشعال نيرانها، وجعل الشعب وقوداً لهذه النار، كان الإمام السيد موسى الصدر الذي توجه بالنداء الشهير الى الراحل المناضل حافظ الأسد بالقول :"أيها الأمل الباقي مُدَّ يدك المنقذة الى لبنان الجريح، واكشف عن المعركة كل ستار، وادخل الساحة اللبنانية مباشرة من دون وسطاء.(2) ولبى الرئيس الراحل حافظ الأسد النداء، على اعتبار أن المؤامرة الصهيونية في الحرب اللبنانية ستتجه الى سوريا و الدول العربية، و أُطلقت النار على إمام المحرومين في بيروت وشتورا، و لكنه لم يتراجع عن موقفه النابع من رؤية استراتيجية واضحة لأهمية حضور سوريا في الساحة اللبنانية، ودخلت سوريا، وأوقفت الحرب، ومنعت تهجير المسيحيين خدمة للبنان وللقضية الفلسطينية التي ينبغي أن تبقى بنادق أصحابها موجهة الى صدر العدو الصهيوني، ومعظم

الذين وقفوا في وجه الإمام الصدر، وحاولوا قتله، اقتنعوا في السنوات الأخيرة أن سوريا هي الحل. لكن نظرة الإمام الصدر حول سوريا تُرجمت في إتفاق الطائف عن العلاقة المميزة مع سوريا، ووجه لبنان العربي، والإصلاحات السياسية. وشكّل الرئيس الحسيني في الطائف ترسيخاً لهذه النظرة، وجرت متابعتها برئاسة دولة الرئيس نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني في الإطار ذاته، وإن اختلف الإسلوب، مؤكداً على عمق العلاقات الانسانية، التاريخية و الجغرافية بين البلدين بالقول: إننا نلمس الإهتمام اليومي للرئيس الأسد بالوقائع الجارية في جنوب لبنان. وهذا الجنوب هو خط التماس مع الجغرافيا والتاريخ. والذي هو أيضاً، التاريخ مع الجغرافيا، وأرض الحرب والسلام، والذي هو أرض شقيق الجولان في الإنتفاضات والمقاومة لكل انتداب واحتلال.

هذا الجنوب سيتذكر، على الدوام، أن الأسد كان عرينه قلب الإستشهاديين من مقاوميه، من بلال فحص الى أحمد وحسن قصير، وابو زينب، وسناء محيدلي، وخالد أكر، خالد الأزرق وعباس الموسوي... وسيذكر الجنوب سوريا التي تعمّر مقابل اسرائيل التي تدمّر، ولن ينسى الجنوب المنشآت الحيوية والطرقات التي نفذتها مؤسسات سورية.(3). وفي خطاب عودته الى لبنان من المهجر في 2 آذار من العام1947 قال المفكر اللبناني أنطون سعادة مؤسس الحزب القومي السوري الاجتماعي :" إن إنقاذ فلسطين هو أمر لبناني في الصميم، كما هو أمر فلسطيني في الصميم،. إن الخطر اليهودي على فلسطين هو على سوريا كلها. هو خطر على

جميع هذه الكيانات.(4) هذا الكلام لأنطون سعادة يحمل في طياته استقراءاً فلسفياً للواقع الذي نعيشه، حيث أنه في مقاربات المحافظين الجدد، نستطيع أن ندرك أن موقع سوريا الطبيعية او بلاد الشام، أو الهلال الخصيب في حسابات الغرب الامريكي والاوروبي قد عبّر عنها "ريتشارد بيرل"، وهو من المحافظين الجدد مؤكداً على أنه من يضع يده على بغداد يضع يده على الهلال الخصيب، وإعادة بنائه في ضوء المعطيات البدائية الأولى : العشيرة، العائلة، الجبهوية و الإثنية، وتبعاً لذلك يمكن تقسيم سوريا والعراق ولبنان مستثنياً الأردن وإسرائيل.

تتطلب منا فلسفة العلاقات السورية اللبنانية تفكيراً عقلياً منطقياً، وتحليلاً نقدياً لإشكالية يمكن طرحها بغية سبر معناها لا الوقوف على الشكليات والتجاذبات الضيقة الظرفية، إذ ما هي الآلية التي تجعل هذه العلاقة الطبيعية علاقة إنصهار واتحاد وارتقاء، وبالتالي ما هي الرؤية الفلسفية القادرة على توحيد الرؤية السياسية، وتحويلها الى إجراءات وقرارات قابلة للتطبيق؟

أ- **البعد السيادي** : هل يحق لأي من الدولتين أن تكون منصة للتدخل السياسي والأمني في شؤون الأخرى من مثل الإفساح في المجال للتخطيط لإنقلابات شاملة في البلد المجاور تحقيقاً لمشاريع سياسية؟ فقضية الأمن الخارجي ترجع بأصولها الى إتفاقية "سايكس بيكو" التي أورثت نشوء دولة لبنان في العام 1920، مولّدة انفصالاً في ما بين البلدين، وهذا ما أربك طرح وحدة المسارين في الربع الأخير من القرن الماضي، جواباً على التحديات التي فرضها العدوان الاسرائيلي في العام 1948، لاسيما وأن البعض

من الدول العربية كانت قد عمدت لاحقاً الى توقيع سلام الذل والتخاذل مع تل أبيب، لهذا عمد فريق من اللبنانيين الى الإطاحة بأساس من أسس الأمن الخارجي المشترك، وكان قد تمّ عقد معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق في 5/22/ 1991 ، وإتفاقية الدفاع والأمن بتاريخ 1991/9/1 ، ولعل المادة الثالثة من المعاهدة كانت قد نصت على أن : الترابط بين أمن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وأن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله و سيادته." تركز المادة من الإتفاقية على إلتزام الدولتين بمنع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية و الأمنية و السياسية من شأنه إلحاق الأذى أو الإساءة للبلد الآخر. وإلتزام كل من الجانبين عدم تقديم ملجأ أو تسهيل مرور، أو توفير حماية للأشخاص والمنظمات التي تعمل ضد أمن الدولة الأخرى، وفي حال لجوئهم اليها يلتزم البلد الآخر القبض عليهم وتسليمهم الى الجانب الثاني بناءً على طلبه. ويبقى السؤال: هل تمّ الإلتزام بهذه المعاهدات و الإتفاقيات أم أنها بقيت حبراً على ورق؟. وبالتالي منظومة هذه العلاقات تتطلب حتمية ارجاع الأمن الطبيعي الاولي

بكونه ظاهرة بديهية حيوية تنتظم في أرجائها مشاريع التعاون الممكنة، وفي شتى الميادين أسوة بالتعاون الأوروبي.

ب- **البعد العملاني** : بالإستناد الى "جيمس" و"ديوي"، حيث الإعتقاد والعمل والمعنى، وحيث المصالح المشتركة في إقامة المشاريع، وتنسيق خطط التنمية في منهجها العملي، وأنماط تفكيرها الروحية والإجرائية، والتي تتطلب انضباطاً زمنياً وتقيماً مستمراً.(5) تشكّل الموضوع الموصل الى الحقيقة، القائمة على النتائج العملية السلوكية المنفعية، فهل الإتحاد مع سوريا أصبح واقعاً لمعالجة كل المشاكل و الثغرات؟

ت- **البعد الإيديولوجي:** تفترض المنظومة العلائقية السورية اللبنانية تداخلاً في الخطاب الإيديولوجي و الديني، والذي يشكّل الإطار الثقافي و الروحي في البلدين، لذا فإن الإشكالية التي تظهر تكمن في كيفية التوفيق بين استقلالية الكيانين ومن ثم انخراطهما في عمليتي التوحيد والتعاون، بخاصة و أن "جون رولز"john Rawis الرافض رفضاً مطلقاً لإمكانية قيام نظام كوسموبوليتي(6) إيماناً منه بأن العالم منقسم الى شعوب صديقة وأخرى عدوة، لابد من أن تصبح محكومة بمبدأ التعاون فيما بينها بقوله : **الفكرة الرئيسية تكمن في أن ينخرط عدداً من الأفراد في مشروع تعاوني تبادلي، في الإستفادة طبقاً لقوانين قد تقيّد حرياتهم بطرق ضرورية لإنتاج مكاسب جماعية ، على أن أولئك الذين خضعوا لتلك التقييدات لهم الحق بالخضوع المماثل**

للقوانين من قبل أولئك الذين استفادوا من خضوعهم. فنحن لن نحمل حصتنا على محمل الإنصاف ما لم نكسب من العمل التعاوني للآخرين(7). نلمس من هذا الكلام بأن عدالة "رولز" تحمل في طياتها المساواة وبالتالي فالإنصاف عنده يقوم على مبدأين:

1-المساواة في الحريات الجوهرية، إذ على كل إنسان أن يحصل على حقٍ متساوٍ للوصول الى الحريات الجوهرية.

2-الإختلاف: معنى أن مبدأ احترام التساوي في الفرص يقضي في اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد أن تأتي لمصلحة الأكثر فقراً، وبما أن المساواة في الفرص باتت قائمة، فلن يلحق الغبن بأحد، خلا مسألتي طبيعة الظروف و الحظ. لاسيما وأن الهوية تتحدد موضعياً لدى الجغرافيين، وبنيوياً عند علماء الاجتماع. من هنا كيف لمسالك التعاون أن تتحقق لاسيما وأن النظام اللبناني يختلف بهويته وطبيعته أنه برلماني طائفي وحر، والديمقراطية السائدة فيه هي التوافقية، في حين أن النظام السوري يتسم بوحدته الوطنية المتينة. من هنا لابد من سيادة الوطنية و الديمقراطية في كلا البلدين، عمادها الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني والتجدّد الحضاري. وإن كان "ناصيف نصار" المفكر اللبناني قد وجد الحل لهذه العلاقات في العلمانية (10) والدولة المدنية ، فإن التساؤل الذي يطرح : كيف نبدأ دراستنا لهذه العلاقات في مجتمعات ما بعد

العلمانية؟ ومن أين؟ نظن بأن ذلك لن يكون الا من خلال الإشكال الأساسي، والذي أرّق ذهن "يورغن هابرماس"Jurgen Habermas (11) وبالتالي، علينا أن نرى أنفسنا كأعضاء في مجتمع ما بعد علماني، ماذا علينا أن نتوقع من بعضنا البعض لنتأكد من أنه في دول أممية عميقة الجذور تظل العلاقات الاجتماعية مدنية و حضارية، رغم نمو تعددية الثقافات ووجهات النظر الدينية ؟ وبصيغة إستفهامية أخرى . كيف يمكن أن نوجه النقاش بين أفراد ينتمون الى تراث وتقاليد مختلفة؟ وكيف يمكن تكوين التناسق؟(12). يتبين لنا أن القضية الأساس ستتمحور حول المواطنة والإندماج الاجتماعي في مجتمع ما بعد علماني، متسائلين حول هل في إمكان العالم العربي تأسيس منظومة للمواطنة تقرّ بالإختلاف والتعدّد والتنوّع في أفق من النقاش العقلاني الهادئ بعيداً عن لغة العنف والصراع، النبذ والإقصاء؟ الى أي مدى نحن بعيدين عن إغتنام فضيلة ومكسب التعدد وترجمتها الى وحدة اجتماعية ؟

ويبقى السؤال أي عالم معولم من العلاثات ينتظرنا؟: **وإذا كان التاريخ يتقدم تطورياً، أي نحو عالم جديد أفضل من الماضي، وعالم آخر أفضل من العالم الجديد الآتي تحت أبصارنا وتطلعاتنا، فإن العالم المأمول الذي، سيتكون عن فكر جديد سينبثق حكماً في الآتي من الأيام، إذا لم يكن هو العالم الأخير، عند**

المشككين، فهو عالم فوق العوالم الأرضية ودرجة لا بد منها لاطراد ارتقاء الانسانية النفسي. ولذلك هو عالم خالد، لأن ما سيأتي بعده في الأبعاد البعيدة، سيصدر عنه ويثبت نفسه عليه، أو على الأقل، ستكوم النفوس التي ارتقت الى هذا العالم الجديد مستعدة لاقتبال عالم أجد، إذا اكتشف مخبآت الأبد أنه سيكون ممكناً إحداث ذلك العالم، الذي لا يمكننا ، الآن والى أمد بعيد، تصوّر موجباته وحقائقه وقضاياه، ولكننا نتصور، بموجب مبدأ الإستمرار والإطراد الفلسفي، أنه لابد من أن يكون، وفقاً لهذه المعادلة ، ذا إتصال وثيق بعالم النظرة الجديدة التي تحمل حقائقه وقضاياه. كما أننا نرى، بموجب هذه النظرة، أن عالمها ليس شيئاً حادثاً من غير أصل، بل شيئاً غير ممكن لدون أصل جوهري تتصل حقائقه بحقائقه، فتكون الحقائق الجديدة صادرة عن الحقائق الأصلية القديمة بفهم جديد للحياة و قضاياها و الكون وإشكالياته و الفن ومراميه" (8). لهذا لابد من التأكيد على العيش الحر الكريم، القائم على المواطنة و الإندماج والإنصهار الذي يرسم الحدود المشتركة، والتي لا يمكن لأي سلطة تجاوزها، وأن يبرزوا الصيغة التاريخية المتنوعة، وغنى مضامينها، وصوابها السياسي في لبنان وسوريا دون إغفال للمشاكل الحقيقية الناجمة عنه، لهذا يذهب البعض الى أن هناك تاريخ مشترك أصلاً سوريا و لبنان هما تاريخياً دولة واحدة، بيروت تشبه دمشق، وهي ودمشق حضارة واحدة

وروح واحدة ودفء واحد... لبنان وسوريا جسد بقلب ورئتين لا يمكن لأيهما أن ينفصل عن الآخر.(9) هذه العلاقات العضوية والتاريخية هي واقع ومبدأ ، لجهة كونها واقعاً بالبعد الفينومينولوجي، هذه العلاقات موجودة وعلى كافة المستويات، في أيام الحربب والسلم، في الأوج والحضيض، منذ استقلال الكيانين التوأمين، وحتى يومنا هذا. أما من جهة كونها مبدأ، شكلت هذه العلاقات ولم تزل تجاوراً اجتماعياً لشعبين مؤمنين بالإندماج و الإنصهار، تربطهما علاقات اجتماعية وروابط عائلية، وهذا الخيار، متمسك به الغالبية من اللبنانيين والسوريين. وعلى الرغم من حجم المشاكل الناجمة عن هذه الوحدة، وعيش كهذا، إضافة الى المعاني السابقة من حماية الفروقات بين اللبنانيين والسوريين، فإن المشاركة و التعاون بينهم لا بد قائم، رافضين كل أنواع التقسيم والإنقسام والإقتسام، و الفرز الانساني وصولاً الى اعتبارها ثروة ينبغي الحفاظ عليها. لا سيما وأن حاضر امتنا واستشراف مستقبلها لا يحتمل الصراع الحضاري، إنما يتطلب التفاعل والتقدم الحضاريين بما يكفل تعزيز التضامن و العمل العربي المشترك ، وإعادة صوغ العلاقات وتثميرها لخدمة القضايا العربية. لقد آن الآوان لأن نكتب تاريخنا المعاصر المزدان بحقيقة المقاومة والأمل بإنتصار الحق والعدالة، السلام والحرية والوحدة.

وفي الختام ما أحوجنا لقانونيين ومشرّعين ، قضاة وفقهاء، مفكرين وفلاسفة يعملون على تحديث هذه العلاقات وتطويرها لتصبح أكثر إنسانية وعدالة، تحقق للبنانيين والسوريين أمنهم وأمانهم في ظل عولمة قضت على البشر والحجر، ويبقى الرهان على فلسفتنا الراهنة القادرة على صياغة قوانين تعمل على خلقها وتطويعها، تعديلها وتطويرها بما يتلاءم وروح العصر، وصولاً لوحدة نهضوية عربية منتجة وفاعلة. وفي النهاية لا خلاص لنا من أزمتنا إلا بالرجوع الى هويتنا العربية الأصيلة التي فيها حريتنا واختيارنا بالسعي نحو الآخر المغاير لا نفيه، والتي تبرز مشروعنا الفكري لصناعة إنسان يفكر، أي شخصية تتوهج بالكينونة .

وفي النهاية لا استقلال سوريا جريحة ، شبعا محتلة، عراقنا مسلّب، قدسنا سليب، وعن لبناننا في عيد استقلاله يمكن القول:

لبنان يا بلد الأبطال شموخك عالي ما بينطال

فجّرت بيوم التحرير ثورة بعيد الإستقلال

المراجع

1- Elizabeth Picard, Liban-Syrie, Intimes Etrangers. Un Siecle Dinteractions Sosiopolitiques. Sindbad Actes sud, 2016

2-صوت المحرومين ، العدد الثاني،الأربعاء 28 تموز 1976 م 1396 هـ ، نشرة داخلية تصدر عن حركة المحرومين ص 27.

3-مسيرة الرئيس نبيه بري، قدّم له الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري، اعداد وتوثيق طلال حاطوم ، ط1، 2004م،ص 74.

4- أنطون سعادة في الأول من آذار ، 1959، ص27.

5-ناصيف نصار، الاشارات والمسالك، من إيوان إبن رشد الى رحاب العلمانية، ط1، دار الطليعة، بيروت 2011، ص 220- 221.

6-موسوعة الابحاث الفلسفية، الفلسفة الغربية المعاصرة ، صناعة العقل الغربي من مركز الحداثة الى التشفير المزدوج، ط1، ج2، إشراف وتحرير عبود المحمداوي، تأليف مجموعة من الاكاديميين العرب، تقديم علي حرب، الرباط، دار آمان، 2013م، ص 1223.

7- John RawisK Justice as Fairness a restatement CambridgeKMass: Havard University Press, 1964 P112.

8-علي حمية ، مقال بعنوان:"دفاعاً عن الفلسفة"، مجلة إتجاه، العدد 36- 37 ، شتاء/ ربيع 2017 ص 4.

9-سامي كليب، لعبة الامم، قناة الميادين ، مقابلة مع نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي.

10- ناصيف نصار/ مصدر سابق ذكره، ص 285.

11- بورغن هابرماس، المجتمع ما بعد العلماني، تأصيل المعنى والتجربة، مجلة الاستغراب، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت- لبنان، العدد الثاني ، شتاء2016، ص 53،

12- نيكولاس آدمز، هابرماس واللاهوت، صدط1، ترجمة حمد حمود- شهيرة شرف، الرباط- المغرب، جداول للنشر والترجمة والتوزيع- مؤمنون بلا حدود، 2016، ص7.